صندوق استثمار بنك البركة مصر لأسواق النقد المتوافق مع مبادىء الشريعة الإسلامية

التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تقديم وعاء ادخاري واستثماري متوافق مع الشريعة الإسلامية طبقا للضوابط التي تم الموافقة عليها من لجنة الرقابة الشرعية من خلال استثمار جميع أمواله في استثمارات سائلة قصيرة الأجل.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في أذون الخزانة والصكوك الحكومية وصكوك الشركات.
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق.
- الحد الاقصى لمده اي استثمار من استثمارات الصندوق ثلاثة عشر شهراً.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة يومية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة يوميا

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق مفتوح
تاريخ التأسيس	سبتمبر-٢٠١٩
سعر الوثيقة	١١٥,٨٨ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٠,٠٠ ج.م.
المدة	١٠٠,٢٠ أيام
حجم الصندوق	٣٣٨,٦١ مليون ج.م
كود ISIN الخاص بالصندوق	٢٣٨٨٣١٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	يحيى عبد اللطيف
مساعد مدير الاستثمار	علي سلام

بيانات التواصل

بنك البركة مصر	
تليفون	١٩٣٧٣
فاكس	+٢٠٢-٣٣٧٦١١٤٥٣
العنوان الالكتروني	http://www.albaraka-bank.com/

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢١	٨,٦٤%
٢٠٢٠	٩,٧١%
منذ بداية العام	٨,٦٤%
منذ التأسيس	١٠,٤٠%

توزيع الأصول

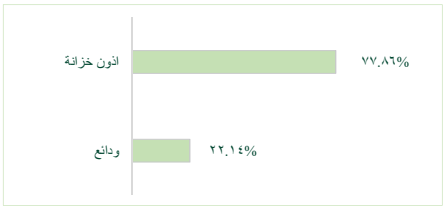

الاداء

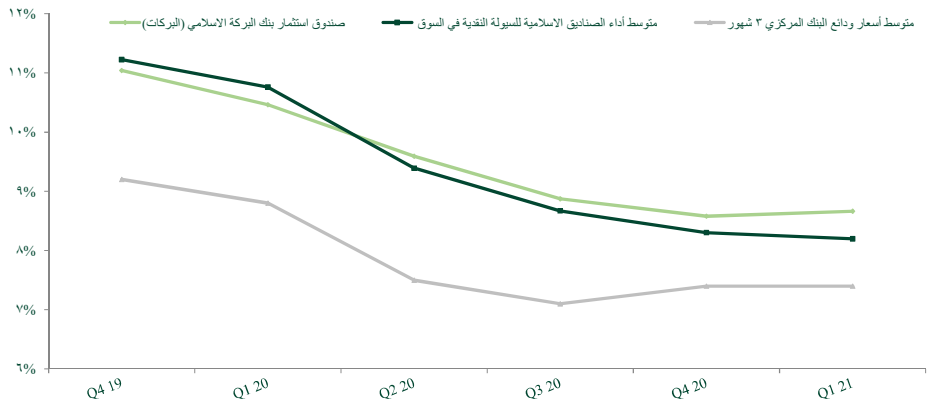

تحليل السوق

أداء السوق

- شهد الربع الأول من عام ٢٠٢١ تحسن تدريجي في المؤشرات الرئيسية تعود الي مستويات ما قبل الجائحة. بالاضافة الي ذلك، شهد الاقتصاد العالمي تحسن ولكن بمعدلات مختلفة عبر الدول والقطاعات المختلفة، بسبب استمرار تأثير كوفيد-١٩ علي التوقعات الاقتصادية.
- وصلت استثمارات الاجانب في الدين المصري الي أعلي مستوي تاريخيا، مما عكس التدفقات الخارجية التي شهدها عام ٢٠٢٠ بسبب انتشار فايروس كوفيد-١٩، حيث وصل اجمالي مقتنيات الأجانب من أذون الخزانة والسندات الي ٢٨.٥ مليار دولار حتي آخر فبراير.
- وضعت جي بي مورجان مصر علي قيد المراجعة للتأكد من جدارتها للانضمام إلى مؤشر السندات الحكومية - الأسواق الناشئة ، مما قد يمنح مصر وزنًا بنسبة ١.٨% في GBI-EM Global Diversified.
- وقد بلغ متوسط العائد صافي من الضرائب على أذون الخزانة خلال الربع الرابع من العام ١٣.١٤%، ١٣.٤٣%،١٣.٤١% و١٣.٤٠% لإصدارات أذون الخزانة لمدة ثلاث أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر والعام على التوالي.

التطورات الاقتصادية

- ارتفع اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢.٠٪ في الربع الثاني من عام /٢١٢٠٢٠ من ٠.٧٪ في الربع الأول من عام /٢١٢٠٢٠ مما يعني نمو اجمالي الناتج المحلي بنسبة ١.٤٪ في النصف الأول من عام /٢١٢٠٢٠ مقارنة بنمو ما قبل جائحة الكوفيد-١٩ بنسبة ٥.٦٪ في النصف الأول من ١٩/٢٠٢٠. تتوقع الحكومة أن يواصل نمو اجمالي الناتج المحلي تحسن تدريجي في النصف الثاني من عام /٢١٢٠٢٠ حيث ارتفع إلى ٢.٨٪ في الربع الثالث و٥.٣٪ في الربع الرابع، مما يعني نسبة إجمالي الناتج المحلي المتوقع بـ٢.٧٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢١. ويعتبر الضغط علي قطاع السياحة بالإضافة إلى تراجع الاستهلاك المحلي الخاص من العوامل المأثرة علي معدلات النمو.
- تضاعف عجز الحساب الجاري من ١.٣٨ مليار دولار في الربع الأول من عام /٢٠٢٠١٩ إلى ٢.٧٩ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عوائد قطاع السياحة إلى ٠.٣ مليار دولار فقط مقارنة بـ٣.٢٤ مليار دولار في الربع الأول من ١٩/٢٠٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ١٩.٩٪ من ٦.٦٣ مليار دولار إلى ٧.٩٥ مليار دولار انخفاض قطاع السياحة.
- أعلنت مصرعن بيع سندات بقيمة ٣.٧٥ مليار دولار على ثلاث شرائح بآجال استحقاق خمس وعشرة وأربعون سنة. وجاء توزيع الإصدار على النحو التالي: ٧٥٠ مليون دولار في سندات لأجل ٥ سنوات بنسبة ٣.٨٧٥٪ ، و١.٥ مليار دولار في سندات لأجل ١٠ سنوات بنسبة ٥.٨٧٥٪، و ١.٥ مليار دولار في سندات لأجل ٤٠ سنة بنسبة ٧.٥٪.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨.٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩.٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ١٠.٥٠% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتي نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت علي مستويات التي وصلوا اليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.
- أعلنت الحكومة عن مشروع ميزانيتها للسنة المالية ٢٠٢١/٢٢ التي تستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة ١.٥٪ وعجز إجمالي بنسبة ٦.٦٪ من اجمالي الناتج المحلي. تفترض الميزانية زيادة بنسبة ١٦.٤٪ في إجمالي الإيرادات، في حين أن من المتوقع نمو الأجور بنسبة ١١.٤٪. الميزانية لم يوافق عليها البرلمان بعد ولم يوقعها الرئيس.
- أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مارس ليبلغ ٤٠.٣ مليار دولار مقارنة بـ٤٠.٢ مليار دولار خلال شهر فبراير.نلاحظ أن هذه الزيادة حدثت بالرغم من انخفاض قيمة الذهب لدي البنك المركزي بحوالي ١٤٠ مليون دولار بسبب انخفاض سعر الذهب العالمي. وأخيرا نلاحظ أن اختار البنك المركزي بعدم إدراج عوائد السندات الدولية البالغة ٣.٧٥ مليار دولار في الاحتياطيات الرسمية بل ضمها إلى احتياطيات المستوى الثاني التي قفزت بمقدار ٣.١ مليار دولار لتصل إلى ٧.٨ مليار دولار أمريكي.
- استقر معدل التضخم في شهر مارس ٢٠٢١ ليصل إلي ٤.٥% علي نفس مستوي شهر فبراير، ويعتبر هذا أدني مستوي منذ عشرة سنوات.

استراتيجية الاستثمار

- يتجه مدير الاستثمار الي زيادة مدة الصندوق بحظر، للاستفادة من العائد المرتفع المتوقع من التحسن الاقتصادي التدريجي بالاضافة الي استمرار السياسة النقدية التوسعية.